الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٦
المعقودة يوم الخميس
٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

الرئيس : السيد بيريز - بالون (أوروغواي)
ثم : السيد غريرو (الفلبين)
(نائب الرئيس)
ثم : الآنسة ديوب (السنغال)
(نائبة الرئيس)

المحتويات

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث (تابع)

(أ) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث (تابع)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

البند ٨٨ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/47/SR.26
10 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث (تابع) (A/47/344 و A/47/440-S/24558)

(أ) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث (تابع) (E/1992/94-A/47/288)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (A/47/187 و A/47/291-E/1992/95 و A/47/337 و A/47/420-S/24519 و A/47/455 و 528 و 539 و 553 و 554 و 573)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا (تابع) (A/47/531)

١ - السيد فالنزويلا (هندوراس): قال إن الكوارث الطبيعية البالغ عددها ١٢٩ كارثة والتي وقعت في جميع أنحاء العالم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أظهرت أن الكوارث تصبح أكثر تواترا بالاقتران مع التغييرات المناخية التي غيرت طبيعتها، وتعد نتائجها فواجع بالنسبة للاقتصادات الهشة للبلدان النامية التي تحتاج إلى مساعدات من الأمم المتحدة والبلدان المانحة لمعاونتها على التعامل مع حالات الطوارئ. وينبغي الاعتراف في هذا الصدد بالمشاركة القيمة للوكالات الدولية العاملة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات غير الحكومية مثل كاريتاس وكير.

٢ - وأضاف أن إعلان العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية كان مناسبة لتكثيف أنشطة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث وللتفكير في قدرة الأمم المتحدة على منع الكوارث الطبيعية والتخفيف منها. ودأب هذا المكتب منذ إنشائه في آذار/مارس ١٩٧٢ على العمل في التنسيق وتبادل المعلومات في مجال الاحتياجات من المساعدة والمساهمات من جانب البلدان المانحة، بالاضافة إلى تعبئة وتنسيق المساعدات المقدمة من وكالات منظومة الامم المتحدة التي قامت من أجلها بتنظيم البعثات وجمع أموال المساعدات وتقديم المشورة للحكومات. بيد أنه لا توجد للمكتب موارد مالية كافية للاستجابة بصورة ملائمة لطلبات الطوارئ المستمرة الواردة من جميع أنحاء العالم. وقد اعترفت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضوح بهذه الحقيقة في كثير من القرارات راجية زيادة موارد المكتب.

(السيد فالنزويلا، هندوراس)

٣ - ومضى يقول إنه تم في المؤتمر الوزاري الأول لبلدان مضيق أمريكا الوسطى والاتحاد الكاريبي الذي عقد في هندوراس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إنشاء آلية دائمة للنهوض بقدر أكبر من التعاون بين المنطقتين في مجال المبادرات المشتركة في ميادين مثل البيئة والكوارث الطبيعية. ومن المبادرات المحمودة البرنامج التدريبي للوقاية والتأهيل الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في أمريكا الوسطى بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري في هندوراس عقد مشاورات منتظمة أساسا للوقاية من الفيضانات الشتوية وتخفيفها وتشجيع تنفيذ المشاريع الإقليمية مثل شبكة الصوامع لتخزين الحبوب الأساسية وغير ذلك من المشاريع الرامية إلى تعزيز القدرة الوطنية على الاستجابة السريعة. بيد أنه ينبغي استكمال هذه الجهود بدعم من المجتمع الدولي.

٤ - تولى الرئاسة السيد غريرو (الفلبين) نائب الرئيس.

٥ - السيد كاستانيدا (السلفادور): تكلم بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى (بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس) فقال إن الاحتياجات من المساعدات الإنسانية ليست ببساطة مشاكل وطنية أو محلية ولكنها تمثل أولوية للمجتمع الدولي. وللأمم المتحدة دور هام يتعين عليها تأديته عن طريق برامجها وكعامل مساعد وموحد لجهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وينبغي أن يسمح إنشاء إدارة للشؤون الإنسانية باستجابة أكثر كفاءة وفعالية من جانب الأمم المتحدة في حالات الكوارث الطبيعية. وتؤيد السلفادور بدون تحفظ الأعمال التي قامت بها هذه الإدارة حتى الآن طبقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة وباحترام كامل لسيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. وأعرب عن تضامنه مع اكوادور وبنن وجمهورية افريقيا الوسطى وجيبوتي والسودان والصومال وفانواتو ولبنان وليبريا ومدغشقر وموزامبيق واليمن وهي الدول التي تعيش أوقاتا عصيبة وتحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي.

٦ - واستطرد قائلا إنه تم خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ تنفيذ الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى بصورة مرضية بإنشاء اختصاصات قبلتها الحكومات والجمعية العامة لتركيز انتباه المجتمع الدولي على التدابير اللازمة للمصالحة والسلم في أمريكا الوسطى. كما أنها تسهل تشكيل توافق آراء في المنطقة لدعم السلم على أساس ثابت ودائم، وتعزز مؤسسات ومحافل التكامل والوكالات الوطنية وتسهم في تعبئة مصادر التعاون الخارجية. وبالرغم من الانتصارات المحرزة يُرى من المستصوب إجراء تغييرات في الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى بقصد تعديل الاستراتيجية القائمة بما يتناسب مع الديناميات الجديدة لعملية التكامل في أمريكا الوسطى كطريقة لدعم عملية صنع السلم وتعزيزه وكذلك دعم القطاع

(السيد كاستانيدا،السلفادور)

الزراعي والثروة الحيوانية والمواصلات والطاقة والبنية الأساسية والتنمية الاجتماعية والبيئة والآليات المؤسسية الأقوى. وتدعو الحاجة إلى نقل أية موارد متبقية إلى مجالين برنامجيين جديدين هما: تحديث الانتاج وتدريب القوى البشرية. وتعد الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى عنصرا متكاملا في دعم السلم والديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى.

٧ - ومضى يقول إن اتفاق السلم المبرم في مكسيكو سيتي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ يعد ضرورة ملحة لإعادة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي للسلفادور حيث تسبب مستوى العنف في السنوات الأخيرة في انخفاض الانتاجية والمستويات المعيشية وتدمير جزء كبير من البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعديل بتحات البيئة. وتمر السلفادور بفترة انتقالية عصيبة نظرا لضيق الموارد المتاحة لتنفيذ اتفاق السلم، وهي تدرس إمكانية مطالبة الجمعية العامة في المستقبل القريب باتخاذ قرار بتقديم المساعدات إلى هذا البلد لأغراض تعميره وتنميته.

٨ - السيد بياو (بنن): امتدح أنشطة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث وأكد على ضرورة زيادة الموارد المخصصة لها في الميزانية العادية للأمم المتحدة والتبرعات في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وقال هذه هي الطريقة الوحيدة لمنع الأضرار التي تسببها الكوارث الطبيعية من شل جهود تحقيق التنمية المستدامة والسليمة من الناحية البيئية. وذكر أن بنن اقترحت النظر في إمكانية تضمين الميزانية العادية للأمم المتحدة نسبة الـ ٤٠ في المائة من تكاليف موظفي المكتب التي كان يمول من التبرعات لمنع عنصر التشكك من هذه الأعمال الهامة.

٩ - وأضاف بقوله إن بنن غير مرتاحة تماما إلى تقرير الأمين العام (A/47/337) لأنه بالرغم من تسبب فيضانات تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩١ في فقدان الأرواح وتدمير الممتلكات وتشرد السكان والإضرار بالمحاصيل والأرواح فإن الفصل المتعلق ببنن لم يذكر أحكام الفقرتين ٦ و ٧ من قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٣٠. وهكذا فإنه يطلب عن طريق اللجنة أن يقدم الأمين العام تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار فيما يتصل ببنن وذلك للوفاء بضرورة بناء التدمير الناتج عن هذه الكوارث ولا سيما الفيضانات التي حدثت في السنوات العشر الماضية وتنفيذ برامج وقائية محددة. وهو يود توضيح أن بنن لا ترفض هذا القسم من التقرير ولكنها تطلب على الأصح أخذ نصوص القرار في الاعتبار. ويكرر وفده امتنانه لوكالات الأمم المتحدة والدول التي قدمت الدعم لبنن في شكل منح ومساهمات لمعالجة حالات الطوارئ ويأمل أن تستمر في القيام بذلك.

١٠ - السيد كورو (تشاد): قال إن رئيس دولة تشاد قام في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ بتأليف حكومة مفتوحة صاغت برنامج عمل وذلك بالنظر لتدهور الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في تشاد وبعد التشاور مع أحزاب المعارضة والروابط والاتحادات لحماية حقوق الإنسان. ونهوضا بالتنمية الاقتصادية ستنفذ خطة أساسية لسنة ٢٠٠٠ مع التركيز على التحول إلى القطاع الخاص وتحرير الاقتصاد والتنمية القطاعية بما في ذلك تدابير الضرائب والتقشف أيضا. وبدعم من فرنسا يجري إعادة بناء الجيش ويخفض عدد القوات من ٠٠٠ ٥٠ إلى ٠٠٠ ٢٥. وقد تسببت بالفعل مثل هذه التدابير في مضاعفات اجتماعية ولكنه لا يمكن تأجيلها بدون المجازفة باتخاذ تدابير تزيد قسوة عن ذلك في المستقبل.

١١ - وأضاف بقوله إن القطن وهو ثاني أهم قطاعات الاقتصاد التشادي تأثر زيادة على ذلك بالبيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية. ونتج عن إعادة تشكيل قطاع القطن تخفيض إيرادات المنتجين وإغلاق المصانع وتقليل القوة الشرائية للشعب. ونظرا لتلك الحالة الصعبة فإنه يأمل أن يواصل المجتمع الدولي جهوده طبقا للمقررات المتخذة في الموائد المستديرة المتعلقة بتقديم المساعدات إلى تشاد والمعقودة في جنيف أعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠. وذكر أن جدول المشاورات القطاعية بشأن المواضيع المختارة في المائدة المستديرة الأخيرة تغير وأن وفده سيقدم قريبا مشروع مقرر سيشكل الأساس القانوني لهذه الأنشطة، وأنه يأمل اعتماده بتوافق الآراء.

١٢ - السيدة راهولينيرنا رادافياريسوا (مدغشقر): أكدت على ضرورة زيادة الجهود لتحقيق أهداف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وذكرت أن مدغشقر تعلق أقصى أهمية على تخطيط وتنفيذ برامج التأهب للكوارث التي تساعد على تخفيف آثار الكوارث، وترحب بالقرار المتخذ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بإدارة المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة للكوارث. كما يحيط وفدها علما أيضا بأهمية المقترح الوارد في إعلان تامبير لعقد مؤتمر في عام ١٩٩٣ للتفاوض بشأن عقد اتفاقية حكومية دولية بشأن الاتصالات المتعلقة بالكوارث.

١٣ - وقالت إن من الضروري لتعزيز الآليات الدولية للإغاثة من الكوارث وتخفيفها تكثيف نقل التكنولوجيا والخبرة والمعلومات ذات الصلة الواردة من البلدان المانحة إلى البلدان المعرضة للكوارث عن طريق تسهيل الوصول إلى المنشورات والتدريب وعقد الحلقات الدراسية وحلقات العمل. وتؤيد مدغشقر الاقتراح المقدم في الاجتماع الرابع للمسؤولين في دوائر الإغاثة في حالات الطوارئ لتنظيم حلقة عمل بشأن استخدام المساعدات العسكرية في علميات الإغاثة. والمؤتمرات الدولية المعقودة عام ١٩٩٢ وتلك المقرر عقدها في المستقبل القريب تستخدم التنمية قاسما مشتركا، بيد أن الكوارث الطبيعية يمكنها أن تمسح بين عشية

(السيدة راهولينيرنـــا
رادافياريسوا، مدغشقر)

وضحاها التقدم والتنمية اللذين استغرق تحقيقهما سنوات. ونتيجة لذلك فإنه ينبغي لأية استراتيجية إنمائية أن تشمل تدابير للحد من قابلية هذه البلدان للتضرر وتعزيز قدرتها على الرد على الكوارث. وتعاني مدغشقر حاليا من الأثر الكبير الواقع على القطاع الزراعي والذي يعد أساسا للاقتصاد الوطني، ويهدد أمنها الغذائي. ولهذا السبب فإن وفدها يطلب من المجتمع الدولي دعم جهود الحكومة لمواجهة هذه المشاكل والمساعدة على تعزيز قدرتها الوطنية على التحكم في الكوارث.

١٤ - السيد كبير (بنغلاديش): قال إن الجزء الجنوبي من بلده تعرض يوم ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩١ لأسوأ إعصار حدث في ذاكرة الأحياء؛ وقتل حوالي ٠٠٠ ١٤٠ شخص كما شرد الملايين ودمرت الهياكل الأساسية بصورة خطيرة. وقد لعب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث دورا محمودا في توعية المجتمع الدولي بالاحتياجات الناشئة نتيجة لهذه الكارثة الفظيعة. وأظهرت التجربة المأساوية لبنغلاديش الأهمية الضخمة للتأهب للكوارث والوقاية منها في المناطق المعرضة للكوارث. ومن الضروري التوسع في الوقاية من الكوارث وتدابير التأهب لها في الخطط الوطنية والإقليمية وتحسين الإنذار المبكر ونظم المعلومات. وهكذا فإن بنغلاديش ترحب بالمبادرة المتعلقة بإنشاء سجل مركزي لقدرات إدارة الكوارث.

١٥ - ومضى يقول إن ندرة الأموال المخصصة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ قضية أساسية لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونظرا لاختلاف كمية الموارد اللازمة من حالة إلى أخرى سيكون من المناسب استعراض خطط الطوارئ بصورة متواصلة وتكديس الأغذية والأدوية وغيرها من اللوازم الضرورية في حالات الكوارث. كما يرى وفده أن جميع صور الهيكلة المؤسسية في مجال المساعدات الإنسانية الطارئة ينبغي أن تستهدف الاستخدام الكامل للقدرات المتاحة بالفعل وأن تؤكد في هذا السياق على أهمية الممارسة التي يتبعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث المتعلقة بتقديم مناشدات موحدة ومدعمة في حالات الطوارئ.

١٦ - واستمر قائلا إن تنسيق هذا النوع من المساعدة يتطلب تعاونا وثيقا بين سلطات البلدان المتأثرة ومسؤولي الأمم المتحدة ووكالات الغوث. ونظرا للحاجة إلى الحصول على المعلومات في حينها، فإن من المفيد إقامة تعاون وثيق بين الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والحكومات المانحة. ويرحب وفده بالأحكام الواردة في إعلان تامبير والمحددة لضرورة الاتصالات والاستشعار من بعد في إدارة الكوارث.

(السيد كبير، بنغلاديش)

وتعد البرامج التدريبية المشتركة بين مكتب التنسيق/وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذات أهمية رئيسية. ومن المفيد تشجيع "ثقافة" محلية لتخفيف الكوارث مع الجذور الشعبية الأصيلة.

١٧ - وأضاف أن عدد الأشخاص المعرضين للأخطار الناتجة عن الكوارث يتزايد مع النمو السكاني. وزيادة على ذلك فنظرا لأن السكان المحرومين بقدر أكبر يواصلون الانتقال إلى مناطق أكثر خطورة فإن الكوارث ستبقى ذات نتائج خطيرة ما لم تزداد في المقابل تدابير الوقاية والتأهب. وبمعنى آخر فإنه لا يمكن إبعاد تدابير الوقاية والتأهب ودرجة تضرر البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية عن أحوالها الاقتصادية العامة أو مستوى تنميتها. وختاما فإن هناك حاجة ماسة خلال العقد الحالي للحد من الكوارث الطبيعية إلى خطة عمل شاملة تضم جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية وتستخدم خبرة المنظومة بكاملها ومزاياها المقارنة.

١٨ - السيد كامارا (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قال إنه على ثقة من أن إدماج مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في إدارة الشؤون الإنسانية سيحقق الهدف المقصود المتمثل في تمكين منظومة الأمم المتحدة من الرد بسرعة وبطريقة منسقة على الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. وقد أنشئ هذا المكتب عام ١٩٩٢ لتنسيق تقديم المعونة الدولية الآخذة في النمو الى غرب افريقيا والقرن الافريقي اللذين كانا يمران في ذلك الوقت بأزمات كبيرة. وفي الوقت ذاته كانت منظمة الأغذية والزراعة فعالة في تخفيف آثار الجفاف الكبير الذي حدث في السهل والأزمة الاثيوبية بتنظيم أول بعثات متعددة الأطراف ومتعددة المانحين، وفي البدء في مشاركة مثمرة مع برنامج الأغذية العالمي. وفي عام ١٩٧٥ تأسس النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر المعني بالأغذية والزراعة لجعل منظمة الأغذية والزراعة على علم دائم بحالة المؤن الغذائية في جميع أنحاء العالم.

١٩ - وأضاف أنه بقدر ما أصبحت طوارئ الأغذية معقدة بصورة متزايدة وتتطلب تنسيقا أكثف للمساعدات الدولية، بدأت مرحلة جديدة يلعب فيها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وإدارة الشؤون الإنسانية دورا رئيسيا في تقييم وتقدير الأغذية وغيرها من مواد الإغاثة والخدمات وتقديمها في حينها. وهناك خطط لزيادة تطوير برامج التدريب على إدارة الكوارث ستكون ذات أهمية عظمى على المديين القصير والطويل كليهما، ولتعزيز الشبكة الدولية للطوارئ كجزء من النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر. وهكذا فإن الشبكة الدولية للطوارئ ستوفر المعلومات بصفة مستمرة مما يسهل أعمـــال منظمة الأغذية والزراعة. والخلاصة أن منظمة الأغذية والزراعة ملتزمة بالتعاون النشيط مع

(السيد كامارا، منظمة الأمم
المتحـــدة للأغذية والزراعة)

إدارة الشؤون الانسانية وبدعم التدابير المبتكرة التي بدأها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث.

٢٠ - السيد آفونسو (موزامبيق): استرعى الانتباه الى الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة والمجتمع الدولي لتخفيف الحالة الخطيرة في موزامبيق وركز بشكل خاص على أعمال مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا التي تصبح على الدوام أكثر إلحاحا وتعقيدا. ولا يزال نقص الموارد يشكل أخطر مشكلة تواجه البلدان النامية التي لا تستطيع التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية طالما بقيت المشكلة العامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية بدون حل. وقد عانت موزامبيق خلال السنوات الـ ١٨ من استقلالها من مختلف أنواع الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان على السواء. ففي أواخر السبعينات أصيبت البلاد بأعاصير قاسية وفيضانات مدمرة دمرت آلاف الأطنان من المحاصيل وتركت مئات الآلاف من الأهالي بدون مأوى. وتبعت دورة الفيضانات في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ فترة جفاف استمرت طويلا. وزيادة على ذلك عانت افريقيا الجنوبية عام ١٩٩١ من أسوأ جفاف ماثل في الذاكرة الحية مع تأثر موزامبيق بالقدر الأكبر من المنطقة بكاملها. ومما فاقم من النتائج الرهيبة لمثل هذه الكوارث الطبيعية أهوال الحرب التي تسببت في هروب أكثر من مليون شخص من البلاد وزيادة تشريد الملايين.

٢١ - وقال إنه معالجة لهذه الحالة الصعبة، قامت الحكومة بإنشاء اللجنة التنفيذية الوطنية لحالات الطوارئ والتي تعمل عن كثب مع منسق الأمم المتحدة الخاص لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. ومع تكثيف الحرب في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات تعين على الأنشطة التنفيذية، ولاسيما في المناطق النائية من البلاد، أن تتغلب على الصعوبات الناشئة عن مشكلة الأمن. ومع ذلك استمر موظفو الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية الأخرى في أداء واجباتهم.

٢٢ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وقّع رئيس جمهورية موزامبيق وقائد حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية اتفاق السلم العام لموزامبيق في روما بقصد إقرار سلام دائم وتعزيز الديمقراطية والنهوض بمصالحة وطنية حقيقية في موزامبيق. وأشار البروتوكول السابع من الاتفاق الى عقد مؤتمر للبلدان والمنظمات المانحة بهدف الحصول على الدعم المالي للعملية الانتخابية وبرامج الطوارئ والتأهيل المخصصة للاجئين والمشردين ودعم تسريح القوات المسلحة من الجانبين. وكان إنهاء القتال خطوة هامة وفرصة لشن خطـــة طوارئ شاملة لإنقاذ البلاد من ١٦ عاما من معاناة لا يمكن حصرها. وينبغي تقسيم الخطة الـــى برامـــج

(السيد آفونسو، موزامبيق)

قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل تتفق مع مجموعة من الأولويات في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وقد أنشأت الحكومة لجنة وطنية لتقييم طرق ووسائل تعبئة الدعم الدولي للبرنامج الوطني للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

٢٣ - السيد مبيندا (أنغولا): كرر امتنان حكومته العميق لدعم المجتمع الدولي لإعادة السلم الى أنغولا. وذكر أن لدى أنغولا موارد طبيعية عظيمة وهيكل أساسي اجتماعي - اقتصادي مناسب ولكن ١٦ عاما من الحروب وعدم الاستقرار حولت بشدة توقعاتها الاقتصادية والاجتماعية بحيث أصبحت تحتاج الى مساعدة المجتمع الدولي. وفي عام ١٩٨٧ و ١٩٩٠ وضعت الحكومة خطط عمل تستهدف النهوض الاقتصادي والانتعاش المالي ولكن استمرار الحرب تسبب في فشلها.

٢٤ - وقال إنه بالرغم من الموقف الذي اتخذه الاتحاد الوطني للاستقلال التام في أنغولا بعد الانتخابات يجري تدعيم السلم والمصالحة بما يخلق آمالا جديدة؛ وقد رسمت الحكومة برنامجا يسعى الى إعادة بناء القطاعات الرئيسية للاقتصاد وتسجيع الاستثمارات الأجنبية وإعطاء أولوية الى إعادة تنظيم المناطق الريفية بحيث يصبح البلد مكتفيا ذاتيا في الأغذية. وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين والأفراد العسكريين المسرحين. وما لم يكن الدعم وشيكا من المجتمع الدولي فلن يكون بالإمكان تنفيذ البرنامج؛ وهكذا فإنه يأمل أن يحظى مشروع القرار الذي سيقدم بشأن هذا الموضوع بالتأييد الكامل للجنة.

٢٥ - استأنف السيد بيريز بالون (أوروغواي) الرئاسة.

٢٦ - السيد محمود (لبنان): قال إنه تعذر في عام ١٩٩٢ مواصلة التقدم الاقتصادي الذي تحقق في عام ١٩٩١. وقد عانت الليرة اللبنانية من الانخفاض الشديد الذي أدى الى زيادة التضخم والقلق الاجتماعي؛ مما جعل معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية من أقصى أولويات السلطات. ومع ندرة الموارد تعين على الحكومة اللبنانية التصدي للآثار المدمرة لـ ١٦ عاما من النزاع والغزو ومعالجة المهام الرئيسية مثل إصلاح البنية التحتية الأساسية والخدمات العامة وإعادة تنظيم الإدارة ونظام الرعاية الصحية وتخطيط وإصلاح المرافق التعليمية وإعادة توطين ٠٠٠ ٧٠٠ من الأشخاص المشردين.

(السيد محمود، لبنان)

٢٧ - ومضى يقول إنه بالرغم من نتائج الحرب فإن لبنان لا يزال مع ذلك يمتلك اقتصادا ديناميا وإمكانية كبيرة للنمو. واذا أتيح للبلد الأمن الوطني وبرنامج للاستقرار الاقتصادي فإنه يستطيع أن يصبح من جديد مركزا رئيسيا للنمو في الشرق الأوسط. ومن المأمول فيه أن يؤسس في المستقبل القريب الصندوق العربي والدولي لإعادة تعمير لبنان وتنميته الذي سيساعد على إعادة تنشيط الاقتصاد اللبناني. ومما يؤسف له أن هناك دعما ماليا ضئيلا لجهود إعادة تعمير هذا البلد نظرا لتدفق بلايين الدولارات الى لبنان في السنوات السابقة لتغذية حرائق التدمير فيه.

٢٨ - واستمر قائلا إن حكومة وشعب لبنان يقدران جهود الإغاثة والمساعدة التي يبذلها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ويأمل أن تقدم المساعدات أيضا لإصلاح البلاد وتعميرها. ورحب بتعيين ممثل مقيم للبنان تنفيذا لقرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٦. وأعرب عن أمله أن يصبح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قريبا في وضع يسمح لهما بتقديم المساعدات. إن إعادة إنعاش اقتصاد لبنان يعد استثمارا رائعا في مستقبل المنطقة نظرا لأن لبنان يلعب دورا هاما في تحديث وتنمية هذا الجزء من العالم ولا يزال يملك الدينامية والطموح اللازمين لاستئناف دوره البناء.

٢٩ - الآنسة أولوا (اكوادور) : قالت إنه نظرا للكوارث الطبيعية التي يمر بها العالم فإن وفدها يؤيد إقامة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ولكنه يعتقد أن هذه المبادرة لا تؤثر في الموارد المخصصة للتعاون الانمائي. ويتعين الثناء على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث لتخفيف حالة الناجين من الكوارث والمرحلين.

٣٠ - وأضافت أن اكوادور عانت في السنوات القريبة الماضية من مختلف الكوارث الطبيعية مثل ظاهرة "النينيو" الطبيعية في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ وزلزال آذار/مارس ١٩٨٧. وقد سعت الى تعاون مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث الذي أقام مركزا للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ شن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت إشراف مكتب الولايات المتحدة لتقديم المساعدات في حالات الوارث (USAID/OFDA) ومع التنسيق والمشورة المقدمين من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، برامج تأهب لمنع الكوارث في اكوادور والبلدان المجاورة درست الآثار الممكنة للكوارث وأعدت خطط طوارئ لحماية السكان. وتعرضت اكوادور، نظرا لتضاريسها البركانية وأحوالها المناخية الشاطئية (تيار "النينيو" الدافئ وأحوالها المناخية الشاطئية الباردة) للزلازل والانفجارات البركانية والفيضانات. وتوقعا لحدوث كوارث طبيعية جديدة تضمن المشروع التخطيط

(الآنسة أولوا، اكوادور)

الدقيق لمنطقة جواياكويل، أكثر مدن اكوادور ازدحاما بالسكان، لاستخدامه في التخطيط الحضري. وفي كويتو، العاصمة، تتخذ تدابير لحماية السكان من الانهيارات الأرضية. ومن المتعين رسم خطط طوارئ لمختلف أجزاء البلاد توفر الإجلاء من المناطق المتأثرة وتدريب السلطات والطلاب والشعب على مثل هذه الأحداث. ونظرا لحجم المشروع وتعيقده لا يستطيع البلد وحده تنفيذه بنجاح، ولهذا يحتاج الى تنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى جانب خدمات الخبراء والموارد الاقتصادية.

٣١ - تولت نائبة الرئيس الآنسة ديوب (السنغال) الرئاسة.

٣٢ - السيد تيفيرا (اثيوبيا): قال إن الحالة الانسانية في جميع أنحاء العالم مصدر قلق خطير بسبب الكوارث الطبيعية والمنازعات المدمرة. ولا تزال منطقة القرن الافريقي الفرعية أكثر المناطق تأثرا لما يمكن رؤيته من المناشدة الموحدة المشتركة بين الوكالات لبرنامج الطوارئ الخاص للقرن الافريقي. وإدراكا لهذه الحالة اجتمع زعماء هذه المنطقة الفرعية في أديس أبابا في نيسان/أبريل ١٩٩٢ واعتمدوا استراتيجية مشتركة للتعامل مع الحالة الانسانية هناك. كما اعتمدوا إعلان وبرنامج عمل يؤكد أهمية تقديم المساعدات في حينها وأعربوا عن التزامهم بمراعاة القوانين والمبادئ الانسانية والنهوض بها؛ وطالبوا بإنشاء ممرات أمان للتوفيق بين مبدأ السيادة وضرورة ضمان توريد مؤن الإغاثة ووجهوا انتباه المجتمع الدولي الى مشاكل المشردين واللاجئين والى ضرورة تقديم المساعدات الانسانية مع المساعدات الانمائية طويلة الأجل.

٣٣ - ومضى قائلا إنهم قاموا أيضا في الاجتماع ذاته بدراسة أخطر التحديات الانسانية التي تواجه القرن الافريقي، وهي الحالة في الصومال مع أثرها على البلدان المحيطة بالصومال. وتم إنشاء لجنة رفيعة المستوى معنية بالصومال لتنسيق ردود فعل المنطقة الفرعية تجاه الأزمة في ذلك البلد واستكمال الجهود الاقليمية والدولية لمعالجة الحالة. وثمة تطور إيجابي آخر تمثل في الاجتماع التنسيقي المعني بالصومال والذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في جنيف ووفق فيه على برنامج عمل مدته ١٠٠ يوم للتعجيل بالمساعدات الانسانيـــة. ومن المقرر عقد مؤتمر للمتابعة في أديس أبابا يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ يحضره المانحون ووكالات المعونة والبلدان المعنية والتجمعات الصومالية ذات الصلة. وكرر استعداد اثيوبيا للمساهمة في نجاح هذا المؤتمر والجهد الانساني الكامل لصالح الصومال.

(السيد تيفيرا، اثيوبيا)

٣٤ - وأضافت أن الحرب الأهلية التي استمرت ٣٠ سنة في اثيوبيا انتهت في عام ١٩٩١ بالإطاحة بالدكتاتورية العسكرية قد تركت تراثا من التدمير والفقر والمجاعة والبطالة والأمراض. لقد ورثت الحكومة الاثيوبية المؤقتة، التي تولت السلطة منذ أكثر من سنة، هذه المشاكل ولكنها تنوي دعم إنشاء نظام سياسي تعددي يمكن المحافظة في إطاره على السلم والاستقرار. وتواجه الحكومة المشاكل التي خلفها تسريح جيش النظام السابق وشرطته ووجود ملايين المشردين نتيجة للحرب الأهلية وآثار الجفاف والمجاعة والمشاكل التي فاقمها التدفق الهائل على اثيوبيا من أكثر من ١ مليون من اللاجئين القادم معظمهم من الصومال. وتشعر اثيوبيا بالامتنان للمجتمع الدولي على مساعداته التي قدمها حتى اليوم وتتطلع الى مزيد من المساعدات في المستقبل.

٣٥ - السيد كاتارينو (البرتغال): قال إن بلده يتتبع باهتمام كبير تطور الحالة في موزامبيق ويؤيد الأنشطة التي تضطلع الأمم المتحدة بها لإتمام الأعمال التي سبق لحكومة موزامبيق القيام بها في مجالات المساعدات الغذائية والصحة والتغذية وتوفير المياه والإصحاح والانتاج الزراعي واللاجئين. وتهتم البرتغال اهتماما كبيرا بالآثار الخطيرة للجفاف في افريقيا الجنوبية وتبذل أقصى ما يسعها لمساعدة شعب موزامبيق. وفي عام ١٩٩١ قامت بتقديم مساعدات طوارئ قيمتها ١٠ مليون دولار الى موزامبيق. كما أن اتفاقية السلم العامة لموزامبيق والموقعة في روما عام ١٩٩٢ بعد مفاوضات طويلة ومعقدة قد فتحت آفاقا جديدة لحل النزاع السياسي بما يسمح لمنظومة الأمم المتحدة بتقديم مساعدات الإغاثة.

٣٦ - وأضاف إن البرتغال تتابع أيضا التطورات في أنغولا باهتمام؛ ومن المأمول فيه أن تسود قريبا ظروف سياسية مواتية وتؤدي الى الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في هذا البلد. ويمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دورا هاما في هذا الصدد بتقديم المواد اللازمة والدعم التقني والمالي عن طريق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتأمل البرتغال أن يتسنى تحديد موعد لعقد مؤتمر مائدة مستديرة للمانحين لإصلاح وتعمير أنغولا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الافريقي والحكومة البرتغالية والبلدان المعنية الأخرى. كما امتدح جهود بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا والممثل الخاص للأمين العام في أنغولا. وتقوم البرتغال من جانبها ببذل أقصى جهودها للتعاون مع أنغولا في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية؛ وفي عام ١٩٩١ بلغت مساهماتها في إعادة تعمير أنغولا ما يزيد في مجموعه على ١٨ مليونا من الدولارات.

٣٧ - السيد بول (ليبريا): كرر امتنان شعب وحكومة ليبريا للمانحين والحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة على مساعداتهم المستمرة لهذا البلد ليس فقط للوفاء باحتياجاته الانسانية الملحة ولكن أيضا في تحقيقه لأهدافه الانمائية بيد أن المشاكل السوقية والأمنية لا تزال تعرقل عمليات الإغاثة وتحد من الانتقال الى التعمير والتنمية.

٣٨ - واستطرد بقوله إن وفده أبلغ اللجنة في الدورة السابقة بأنه على ثقة من أن التنفيذ التام لاتفاق ياموسوكرو االمؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ سيسهل التسوية السلمية للنزاع في ليبريا عن طريق نزع السلاح والاحتفاظ بالمحاربين في المعسكرات بما يسمح بعقد الانتخابات خلال ستة أشهر. بيد أنه نظرا لعدم الالتزام بشروط الاتفاق من جانب الجبهة الوطنية الأهلية، اجتمعت لجنة الخمسة المنبثقة عن الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا في جنيف في نيسان/أبريل ١٩٩٢، وطالبت بالتنفيذ العاجل للاتفاق. وعندما لم ينفذ القرارات المتخذة في هذا الاجتماع قرر مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا في اجتماعه المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٢ أن يطلب الى مجلس الأمن دعم تطبيق الجزاءات على الأطراف التي لا تتقيد بالاتفاق خلال ٣٠ يوما. واضطر رئيس الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا الى اجتماع استثنائي للمجلس في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ أكد من جديد القرارات المتخذة في تموز/يوليه وقرر أنه في حالة عدم تنفيذ قرارات ياموسوكرو خلال فترة أسبوعين سيطلب رسميا من مجلس الأمن فرض جزاءات شاملة تكون ملزمة للدول أعضاء المجتمع الدولي. وعشية ذلك الاجتماع شنت الجبهة الوطنية الأهلية هجوما كبيرا على مونروفيا. ولا يزال القتال مستمرا في العاصمة مؤديا الى المعاناة والموت بين المدنيين. ونتيجة لهذه الحالة الخطيرة أعلن أن وزراء خارجية الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا سيجتمعون قريبا بمجلس الأمن للنظر في الحالة في ليبريا. ومن سوء الطالع أن يضطر الناس الى اللجوء الى القوة المسلحة للحصول على السلطة. ويأمل الشعب الليبري أن يسمح له بممارسة حقه في انتخاب زعمائه من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

٣٩ - ومضى يقول إنه نتيجة لهذه الأحداث غير المتوقعة تحتاج ليبريا الى مساعدات إنسانية للتخفيف من معاناة السكان. وهكذا فإنه يناشد المجتمع الدولي الرد بسخاء على حالة الطوارئ هذه ودعم البرامج الواردة في تقرير الأمين العام بشأن ليبريا.

٤٠ - السيد محمد (السودان): تكلم ممارسة لحقه في الرد فقال إن وفده يرفض بصراحة جميع الاتهامات الموجهة في الجلسة السابقة من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الذي قام بدون تفسير بمساواة حكومة السودان الشرعية بالقوات الثورية العاملة في أراضيها والتي تجاوزت الحدود بخطف الآلاف من الأطفال

(السيد محمد، السودان)

السودانيين لإرغامهم على القتال ضمن عصاباتهم. وأكد بصفة خاصة على عدم ممارسة أي تطهير إثني في بلاده وشرح أن جهود التوطين التي يعتبرها وفد الولايات المتحدة تعسفية هي بالفعل تقل المواطنين الذين لا يعيشون في أماكن آمنة الى أماكن قابلة للسكنى بدرجة أكبر وأن القتل المزعوم لأحد الأفراد والذي أوقع اللوم على السلطات السودانية لم يكن سوى تنفيذا لحكم الإعدام في مسجون بما يتفق مع التشريع الجنائي لبلده بعد المحاكمة الواجبة واعتراف المجرم. وزيادة على ذلك، فإن ممثل الولايات المتحدة تجاوز بالطبع ولم يتقدم بإدانة قتل الثوار لأربعة من موظفي الأمم المتحدة في جنوب السودان. إن حرية الحركة لمن يريد دراسة الحالة بصورة موضوعية غير مقيدة في السودان كما يشهد على ذلك سفير الولايات المتحدة ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥